

الإجابة النموذجية للإمتحان في مقياس نظريات وسياسات نقدية.

السؤال الأول:

1. أدوات السياسة النقدية، وما هو الفرق بين السياسة المالية والنقدية: (4ن)

أ. المعدل التوجيهي (سياسة الإقناع الأدبي): وهو معدل الفائدة المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية.

ب. عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية بهدف التحكم في المعروض النقدي، عندما ترتفع الأسعار يتدخل البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وبالتالي تنخفض قدرة البنوك في منح القروض.

ت. التسهيلات الدائمة: تهدف إلى تزويد أو سحب السيولة من المصارف.

ث. الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الودائع من أجل التحكم في المعروض النقدي إما بزيادتها أو خفضها فمثلا عند ارتفاع الأسعار يقوم البنك المركزي برفع النسبة.

ج. عمليات إعادة الخصم والقرض: المبلغ الذي يقوم البنك المركزي بفرضه على البنوك في حالة أرادت الإقتراض منه، ويرفع البنك المركزي هذا المعدل إذا أراد أن يجبر البنوك على منح الاقتراض.

الفرق بين السياسة المالية والنقدية:

2. أسس وافتراضات النظرية النقدية التقليدية (كمية النقود): (3ن)

أ. ثبات حجم المعاملات: ترى هذه النظرية أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي أنها وسيط للتبادل، وليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، لأن المنتجات تبادل بالمنتجات والنقود وسيط لذلك وبالتالي ليس لها دور في الاقتصاد.

ب. ثبات سرعة دوران النقود : يقصد بها عدد المرات التي يتم فيها تداول (تبادل) النقود لتسوية المعاملات والتبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

ت. ارتباط التغير في المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية على افتراض أساسي أنه أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار.

3. دوافع الطلب على النقود عند كينز: (دون شرح): (3ن)

- أ. الطلب على النقود بدافع المعاملات: أي يحتفظ الأعوان الاقتصاديون بأموال نقدية سائلة بغية استخدامها لشراء السلع والخدمات.
- ب. الطلب على النقود لأجل الاحتياطي: يحتفظ الأعوان الاقتصاديون بمبالغ نقدية بغية الاحتراز من حالة عدم التأكد (نفقات طارئة، مرض، حوادث.....).
- ت. الطلب على النقود لأجل المضاربة: يحتفظ الأعوان الاقتصاديون بالمبالغ النقدية لأجل المضاربة والذي هو تابع لسعر الفائدة.

السؤال الثاني :

1. مكونات الكتلة النقدية : أو ما يعرف بوسائل الدفع بجميع أنواعها (4ن)
المجمع النقدي M1: ويشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (النقود الورقية، المساعدة، الودائع الجارية).
المجمع النقدي M2: أوسع نسبيا للعرض النقدي ويعرف بالسيولة المحلية (وفيه M1 ، الودائع لأجل وودائع الادخار)
المجمع النقدي M3: تشمل M2 زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات، وهي أقل سيولة من M2.
المجمع النقدي M4: وتشمل M3 + ودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية.

2. أهم المبادئ التي أتى بها قانون النقد والقرض سنة 1990: (2ن)

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية.
- إنشاء مجلس النقد والائتمان، الذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية.

السؤال الثالث:

- تستخدم كل من السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم، وضح ذلك؟ (4ن)
- أولاً: السياسة النقدية: يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات العرض النقدي، بحيث تقوم الدولة برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان، وبالتالي ستخفض مستويات الطلب.

ثانياً: السياسة المالية: يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، وهي الانفاق الحكومي والضرائب.

ففي حالة ارتفاع معدل التضخم بإمكان الدولة احتواء الضغوط التضخمية عن طريق زيادة الضرائب إذ أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على تراجع الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم.